تحوُّل الميليشيات الحكومية إلى جيوش موازية: أنموذج قوات الدعم السريع

بهاء الدين مكاوي محمد قيلي(*)

أستاذ مشارك، قسم الشؤون الدولية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.

مقدمة

تحرص الحكومات، بوجه عام، على احتكار أدوات العنف المادي، وتصرّ على مواجهة أية محاولة لكسر هذا الاحتكار لضمان الاستقرار والأمن. لكنَّ بعض الحكومات تتنازل عن هذا الحق وتستعين، تحت ظروف معيّنة، بالمجموعات المقاتلة غير النظاميَّة في بعض المهمات القتالية، ويسمّى هذا النوع من المجموعات المقاتلة غير النظامية الميليشيات المتحالفة مع الحكومة أو الميليشيات الحكومية.

يرجع تاريخ استعانة الحكومات بالميليشيات المسلحة في السودان إلى منتصف ثمانينيات القرن الماضي. وبسبب اتساع رقعة الصراع السوداني في عهد الرئيس عمر البشير (1989ـ2019) ازداد الاعتماد على الميليشيات، وبخاصة في دارفور، حيث استعان البشير بميليشيا «الجنجويد» لمواجهة المتمردين هناك. لاحقًا تحولت ميليشيا الجنجويد التي لم يتجاوز عددها المئات عند ظهورها، إلى قوات الدعم السريع التي تجاوز عددها المئة ألف جندي، بل أصبحت جيشًا موازيًا للجيش السوداني، ودخلت معه في حرب خلَّفت آلاف القتلى، وشردت ملايين المواطنين، ودمَّرت البنية التحتية، وأحدثت شرخًا واسعًا في جدار الوحدة الوطنية للبلاد.

تنطلق الدراسة من سؤال رئيسي هو: كيف تحوّلت ميليشيا الجنجويد إلى قوة نظامية (قوات الدعم السريع) ثم تطورت حتى أصبحت قوة موازية للجيش السوداني؟ وتتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية، هي: ما سبب استعانة حكومة البشير بقوات غير نظامية؟ ما المراحل التي مرت بها قوات الدعم السريع؟ ما الأسباب التي جعلت من الدعم السريع قوة موازية للجيش السوداني ومتحدية له؟ ما تأثير تمرد الدعم السريع في المستقبل السياسي والأمني للسودان؟

(*) البريد الإلكتروني: baha433@gmail.com

يستخدم هذا البحث المنهج التاريخي لدراسة تطور الدعم السريع من ميليشيا متمردة إلى قوة موازية للجيش الوطني، كما يستعين بالمنهج الوصفي التحليلي للوقوف على ظروف هذه المؤسسة وخلفياتها ومؤثراتها على المستويات كافة: المحلية والإقليمية والدولية. كما يستخدم منهج دراسة الحالة بتناول مؤسسة الدعم السريع كنموذج للميليشيات التي تتحول إلى قوات موازية للجيوش، بهدف الوقوف على الظروف التي تقود إلى مثل هذا التحول، ومخاطر هذا النوع من الميليشيات على الأمن الوطني للدول.

يهدف البحث إلى التعريف بظروف نشأة قوات الدعم السريع وتطورها، ويرمي إلى الوقوف على عناصر القوة والضعف لدى هذه القوات، كما يروم التعرف إلى الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي أحدثها تمرد قوات الدعم السريع في السودان.

تأتي أهمية البحث في تسليطه الضوء على موضوع لطالما أثر في أمن الدول والمجتمعات واستقرارها، وهو استعانة بعض الحكومات بالميليشيات المسلحة، ومن محاولته التعرف إلى الظروف التي تضطر هذه الحكومات إلى الاستعانة بالميليشيات ومخاطر ذلك على الأمن القومي، كما تأتي أهمية البحث من أنه يسعى للمساهمة في وضع آليات تسهم في التفكير المستقبلي في شأن إدارة القوى العسكرية الموازية والتحديات الأمنية المشابهة.

يقوم البحث على ثلاث فرضيات: الأولى، أن في ظل الصراعات السياسية والإثنية الكثيفة مع محدودية الموارد المخصصة للجيش اضطرت الحكومات السودانية المتعاقبة إلى الاستعانة بالميليشيات في حروبها ضد الجماعات المتمردة؛ والثانية، أن مصدر قوة الدعم السريع تتمثل بالموارد المالية الهائلة، والتدريب والتسليح الجيد، والعلاقات الخارجية بقوى إقليمية ودولية فاعلة؛ والثالثة، أن تساهل الحكومة مع قيادة الدعم السريع والسماح لها بإدارة علاقات خارجية بمعزل عنها، وعدم سيطرة قيادة الجيش على التعيين والتسليح الخاص بهذه القوات، ضاعف عدد هذه القوات في وقت وجيز، ورفع سقف طموحات قادتها وأغراهم بالتمرد.

أولاً: ظاهرة صناعة الميليشيات الموالية للحكومة في السودان

بدأت الحكومات السودانية تستعين بالميليشيات المسلحة أول مرة خلال حكومة المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط نظام جعفر نميري في عام 1985، إذ ينسب إلى تلك الحكومة التي ترأسها المشير سوار الذهب (1985ـ1986) تسليح بعض القبائل ذات الأصول العربية في إقليم كردفان، لمواجهة المتمردين في جنوب السودان وحماية الحدود المتاخمة للجنوب، واستمرت هذه السياسة خلال مدة الحكومة المنتخبة برئاسة الصادق المهدي (1986ـ1989)، وقدمت هذه الميليشيات مساندة فعّالة للقوات المسلحة، آنذاك، في حربها ضد المتمردين في الجنوب، وبخاصة في مناطق بحر الغزال وأعالي النيل المتاخمة لدارفور[1].

(1) جمال عبد القادر البدوي، «قوات الدعم السريع في السودان من ميليشيا إلى جدل الدمج،» إندبندنت عربية، 15 نيسان/أبريل 2023، <https://bit.ly/3OseFUg>.

لكن حقبة حكم الرئيس عمر البشير (1989ـ2019) شهدت توسعًا في الاستعانة بالميليشيات المسلحة، بسبب اتساع رقعة التمرد في تلك الآونة، ففي شباط/فبراير 2003 اندلعت الحرب في دارفور مخلفة ثلاثمئة ألف قتيل وأكثر من مليونين ونصف المليون من النازحين[2]. كما اندلع القتال في ولاية جنوب كردفان في 5 حزيران/ يونيو 2011، ولحقت بها ولاية النيل الأزرق في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، وشهد شرق السودان صراعًا ضاريًا مع الحكومة بسبب «إهمال الحكومة تنمية الإقليم». كما شهدت بعض مناطق شمال السودان احتجاجات واسعة ضد بناء سد كجبار أدت إلى مواجهات دامية بين الحكومة وقوّات الشرطة الحكومية، وهو ما أدى إلى استحكام العداء بين الحكومة والمواطنين هناك.

أشارت التقديرات إلى وجود أكثر من 87 حركة مسلحة مناوئة لحكومة البشير، منها 84 حركة في منطقة دارفور وحدها[3]. لم تستطع الحكومة الاعتماد على القوات المسلحة في مواجهة الحركات المتمردة، بسبب الصراع داخل الحزب الحاكم وانقسامه في نهاية التسعينيات إلى حزبين: المؤتمر الوطني برئاسة المشير البشير، والمؤتمر الشعبي برئاسة حسن الترابي، حيث أعلن بعض ضباط الجيش عن ولائهم للترابي، الأمر الذي قاد إلى تشكك حكومة البشير في إمكان الاعتماد على ضباط الجيش في مواجهة التمرد. كما أن كثيرًا من عناصر الجيش ينتمون، إثنيًا وجهويًا، إلى القبائل نفسها التي ينحدر منها المتمردون، وهو ما ولَّد خوفًا لدى القيادات الحكومية من إمكان تمردهم إذا طُلب منهم مواجهة أهلهم في دارفور. وفضلت الحكومة كذلك الاعتماد على الميليشيات المحلية لكونها أكثر دراية بواقع المنطقة ووضعها العملياتي، فتصبح أقدر على مواجهة المتمردين من الجيش النظامي لكونها تستخدم الأسلوب القتالي نفسه الذي يستخدمه المتمردون القائم على استراتيجية الاستنزاف والحرب الخاطفة واستخدام الأسلحة الخفيفة. وهناك سبب آخر مهم وهو ظن الحكومة أنها، باستخدام الميليشيات في دحر الحركات المسلحة، يمكنها التنصل مستقبلًا من المسؤولية تجاه أي انتهاكات يمكن أن تحدث خلال المواجهات مع المتمردين بحجة أن هذه الصراعات عرقية الطابع وأن الميليشيات ليست قوات رسمية يمكن التحكم في ممارساتها[4]. وبالفعل، عندما شنّت قوات الجنجويد هجمات واسعة النطاق على مناطق سكن القبائل ذات الأصول الأفريقية عام 2004،

أدى اعتماد البشير على الميليشيات وتهميشه الجيش إلى إضعاف القوات المسلحة بأن جعلها واحدة من القوات النظامية إلى جانب الدعم السريع، وحرس الحدود، وشرطة الاحتياط المركزي، وغيرها.

(2) عادل عبد العاطي، «دارفور: جذور ومآلات الصراع المسلح»، الجزيرة نت، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2004، <https://bit.ly/34wbkPt>.

(3) كمال عبد الرحمن، «تشظت إلى 87: جدل كبير حول تعدد الحركات المسلحة في السودان،» سكاي نيوز عربية، الخرطوم، 28 تموز/يوليو 2022، <https://bit.ly/3Y4HwRC>.

(4) البدوي، «قوات الدعم السريع في السودان: من ميليشيا إلى جدل الدمج،» ص 2.

ووصف وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول ما حدث بأنه «إبادة جماعية»، نفى الرئيس البشير أية صلة له بالجنجويد[5].

أدى اعتماد البشير على الميليشيات وتهميشه الجيش إلى إضعاف القوات المسلحة بأن جعلها واحدة من القوات النظامية إلى جانب الدعم السريع، وحرس الحدود، وشرطة الاحتياط المركزي، وغيرها[6]. وكان البشير يعتمد على نحو أكبر على قوات الدعم السريع التي ظل يشيد بها وبقائدها حميدتي الذي أصبح البشير يدعوه «حمايتي».

ثانيًا: قوات الدعم السريع: النشأة والتطور

ارتبطت نشأة قوات الدعم السريع باندلاع الحرب في دارفور عام 2003. وكانت دارفور قد عانت أزمات متلاحقة في ثمانينيات القرن العشرين تسببت في مجموعها في ما آلت إليه الأمور لاحقًا من حروب طاحنة، وبداية لظهور «ميليشيات الجنجويد»[7] التي تمثل جذور قوات الدعم السريع التي تكونت لاحقًا. ومن أبرز هذه الأزمات الجفاف الذي ضرب الإقليم، والذي قاد إلى نقص حاد في الغذاء، وعجز الحكومة المركزية آنذاك عن التصدي لتلك الكارثة الإنسانية، إضافة إلى التأثيرات السلبية للحرب بين «الجيش الشعبي لتحرير السودان» والحكومة السودانية في دارفور وكردفان، فضلًا عن إفرازات الحرب الليبية ـ التشادية وتدفق اللاجئين التشاديين إلى الإقليم وانعكاسات ذلك على الأمن في الإقليم، ناهيك بالصراع بين المكونات المحلية وبخاصة بين الرعاة والمزارعين هناك وغياب الحكومة المركزية، وضعف آليات حل النزاعات[8].

كل هذه الظروف مقترنة بالإهمال المستمر للإقليم، وغياب مشروعات التنمية، وسوء الخدمات الصحية والتعليمية هناك، أدت إلى ظهور تنظيمات مسلحة تنادي باستخدام القوة لانتزاع حقوق الإقليم. وهاجمت بعض هذه التنظيمات المسلحة المقار الحكومية في عام 2003 لتشتعل حرب دارفور الشهيرة.

بعد اندلاع الحرب في دارفور، برز نشاط ميليشيا الجنجويد هناك. وهي تكونت من القبائل ذات الأصول العربية في دارفور ودخلت في صراعات وحروب مع القبائل ذات الأصول الأفريقية هناك. يُنسَب تأسيس الميليشيا إلى الشيخ موسى هلال زعيم قبيلة المحاميد ذات الأصول العربية في دارفور، لكن الشيخ هلال ينفي ذلك تمامًا. عُرفت ميليشيا الجنجويد، بعد تحالفها مع الحكومة

(5) Michael Ray, «Janjaweed: Sudanese Militia,» <https://bit.ly/44VzCMB>.

(6) عباس محمد صالح عباس، «قوات «الدعم السريع» والفترة الانتقالية في السودان: التعقيدات والتحديات،» مركز الجزيرة للدراسات، 30 آذار/مارس 2022، ص 4، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5335>.

(7) يشير مصطلح «جنجويد» إلى جملة سودانية وهي: (الجن راكب جواد شايل الجيم) أي الجن يمتطي جواداً ويحمل الجيم (بندقية ألمانية الصنع).

(8) Tsega Etefa, «Explainer: Tracing the History of Sudan's Janjaweed Militia,» *The Conversation* (18 June 2019), <https://bit.ly/4719u4I> (accessed on 2 February 2022).

السودانية، باسم قوات حرس الحدود، واتُّهمت هذه القوات بارتكاب انتهاكات واسعة أثناء حربها ضد القبائل ذات الأصول الأفريقية هناك.

التحق محمد حمدان دقلو المعروف باسم «حميدتي» بقوات الجنجويد وأصبح جزءًا من قوات حرس الحدود، ولكنه تمرد في عام 2007 وسحب قواته وانضم إلى المتمردين احتجاجًا على عدم دفع الحكومة رواتب قواته. إلّا أن الحكومة، التي كانت على خلاف مع الشيخ موسى هلال، آثرت استمالة حميدتي فدفعت رواتب جنوده بأثر رجعي ومنحته رتبة عميد وأنعمت على عدد من القيادات التابعة له برتب ضباط. خلال أعوام 2009ـ2011 عمل حميدتي مستشارًا أمنيًا لوالي جنوب دارفور، وفي عام 2013 تمت هيكلة الدعم السريع تحت قيادة حميدتي بواسطة جهاز الأمن والاستخبارات، وأصبحت قوة نظامية تتبع مباشرة لرئاسة الجمهورية[9].

جاءت هذه الخطوة بعد محاولة انقلابية فاشلة في عام 2012 اتُّهم فيها بعض الإسلاميين، بمن فيهم مدير جهاز الاستخبارات والأمن الوطني الذي أودع السجن مع آخرين. لذلك كان هدف البشير تكوين قوات مدربة ومسلحة على نحو جيد وسريعة الحركة لمواجهة أي تهديدات تواجه النظام.

خاضت قوات الدعم السريع معارك ضارية ضد حركات التمرد في دارفور وتمكنت من هزم جيش تحرير السودان (فصيل أركو مناوي) عام 2014، كما هزمت حركة العدل والمساواة[10] هزيمة ساحقة في جنوب دارفور عام 2015، وهو ما جعلها محل إعجاب البشير الذي عبّر عن ذلك بقوله «أحب القرارات وأفضلها لي هو قرار تكوين قوات الدعم السريع»[11]. لكن ما حققه الدعم السريع من «انتصار» على الحركات المتمردة، بحسب تقارير المنظمات الدولية، ارتبط بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في إقليم دارفور. تقول هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته عقب تلك الأحداث، وتحديدًا في عام 2015، إنها «توصلت إلى أن قوات الدعم السريع ارتكبت طيفًا واسعًا من الانتهاكات المروعة، بما في ذلك تهجير مجتمعات بالكامل قسريًا، وتدمير الآبار، ومخازن الغذاء... ونهب الثروة الجماعية للعائلات. كان التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب الجماعي من بين أبشع الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين». وتقول المنظمة الدولية إن ما قامت به قوات الدعم السريع «يرقى إلى جرائم حرب، وإن عمليات الاغتصاب الجماعي والقتل كانت جزءًا من هجمات واسعة النطاق ومنهجية على السكان المدنيين وقد تمثل جرائم ضد الإنسانية».[12] كان من المتوقع أن تحقق الحكومة في الاتهامات الموجهة إلى الدعم السريع، ولكنها لم تفعل، بل استمرت في مساعيها لتقنين وضع هذه القوات، ففي نيسان/أبريل 2016 أصدر رئيس الجمهورية آنذاك مرسومًا وضع بموجبه قوات الدعم السريع تحت إشرافه المباشر كقائد عام لقوات الشعب المسلحة.

---

(9) البدوي، «قوات الدعم السريع في السودان من ميليشيا إلى جدل الدمج،» ص 3ـ4.

(10) حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان هما حركتان دارفوريتان ناهضتا حكومة البشير منذ عام 2003، الأولى يترأسها جبريل إبراهيم الذي أصبح وزيرًا للمالية في السودان عقب سقوط نظام البشيرـ والثانية يترأسها مني أركو مناوي الذي أصبح حاكماً لدارفور بعد سقوط نظام البشير.

(11) البدوي، المصدر نفسه، ص 4.

(12) Human Rights Watch, «"Men with No Mercy» Rapid Support Forces Attacks against Civilians in Darfur, Sudan,» 9 September 2015, <https://bit.ly/3KrAiBB> (accessed on 26 May 2020)

في 16 كانون الثاني/يناير عام 2017، أقر المجلس الوطني (السلطة التشريعية) قانون قوات الدعم السريع، وبعد نحو شهر من ذلك اعتمده رئيس الجمهورية ودخل حيِّز التنفيذ في 15 شباط/فبراير 2017. بهذا تحولت هذه القوات إلى شبه حرس رئاسي، فتعزز وضعها العسكري واكتسبت شرعية قانونية. كذلك انتقلت تبعيتها، بموجب هذا القانون، من جهاز الأمن والاستخبارات إلى القوات المسلحة السودانية، حيث نصت المادة 6ـ2 من القانون، على أن قوات الدعم السريع تابعة للقوات المسلحة تحت إمرة القائد الأعلى (رئيس الجمهورية).

إلّا أن الفريق البرهان أجرى تعديلات جوهرية في قانون الدعم السريع عززت من وضع هذه القوات وأكسبتها استقلالاً عن القوات المسلحة وزادت من صلاحياتها؛ ففي 11 تموز/يوليو 2019 أجرى الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس المجلس العسكري الانتقالي آنذاك، تعديلًا جوهريًا على قانون الدعم السريع. أضاف التعديل مهمات جديدة إلى قوات الدعم السريع شملت مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر بكل صوره، والهجرة غير الشرعية، والتهريب والمخدرات، وتجارة السلاح غير المشروعة. كما نقل التعديل تبعية الدعم السريع من القائد الأعلى (رئيس الجمهورية) إلى القائد العام للجيش الذي هو البرهان، وذلك بتعديل المادة 3ـأ من قانون الدعم السريع، حيث استُبْدِلت عبارة «القائد الأعلى» بعبارة «القائد العام»[13] . كان الهدف من إضافة مهمات جديدة إلى قوات الدعم السريع هو تمكينها من التعاقد مع الاتحاد الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية، وكانت قد تسربت أخبار عن تلقي حميدتي مئات الملايين من الدولارات (أو اليورو) مقابل ذلك[14]، أما الجزئية الخاصة بنقل تبعية الدعم السريع من «القائد الأعلى» الذي هو رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، فقد كان ذلك بسبب مخاوف حميدتي من تبعيته لرئيس أو رئيس وزراء مدني من قوى الحرية والتغيير التي كانت تناصبه العداء آنذاك، ففضل تبعيته للقائد العام (البرهان)[15].

ظن كثيرون، بما في ذلك قادة الجيش، إمكان القضاء على قوات الدعم السريع في وقت وجيز وبتكلفة أقل، ولكن ذلك لم يتحقق، إذ استمرت الحرب مدة طويلة وأحدثت خسائر فادحة في الأرواح، وشردت ملايين السودانيين، وخلفت دماراً هائلاً في البنية التحتية للبلاد.

في 30 تموز/يوليو 2019 أصدر البرهان مرسومًا دستوريًا آخر أجرى بموجبه تعديلًا آخر على قانون الدعم السريع أكثر خطورة من التعديل الأول، إذ تم، بموجب هذا المرسوم، حذف المادة (5) من القانون «بكل فقراتها». كانت الفقرة المحذوفة تنص على خضوع الدعم السريع لأحكام

(13) جمهورية السودان، المجلس العسكري الانتقالي، مرسوم دستوري بتعديل قانون الدعم السريع، المادة (2)ـأ.

(14) سلمان محمد أحمد سلمان، «قوات الدعم السريع: النشأة والتمدد والطريق إلى حرب أبريل 2023،» مركز أبحاث السودان، 21 حزيران/يونيو 2023، ص 32، <https://rebrand.ly/xlabyvr>.

(15) يلاحظ أنه حينما ساءت علاقة قائد الدعم السريع بالبرهان طالب قبيل ورشة الإصلاح الأمني أن يكون تابعًا لرئيس الوزراء المدني لا للقائد العام البرهان.

قانون القوات المسلحة لسنة 2007، ومن ثم أصبحت قوات الدعم السريع بموجب هذا التعديل قوات شبه مستقلة عن مؤسسة الجيش، ويقول الباحث سلمان محمد أحمد إنه بموجب هذا التعديل أصبحت قوات الدعم السريع «جيشًا مستقلًا وقائمًا قانونيًا مثله مثل الجيش السوداني، وهكذا اكتملت كل أوجه المساواة بين الجيشين، وأصبحا جيشين متوازيين متساويين»[16]. ويبدو أن قادة الدعم السريع لم يكونوا، منذ البداية، راضين بتبعيتهم للقوات المسلحة، وبحسب ما تم تداوله آنذاك فإن رئيس الجمهورية اعتمد قانون الدعم السريع لسنة 2017 بعد شهر من إجازته بواسطة المجلس الوطني، وقد أُجريت خلال هذا الشهر مناقشات مع قائد الدعم السريع لإقناعه بعدم تأثير المادة في وضعه، ويبدو أنه قبل على مضض، لذلك حرص على إلغائها بعد الثورة ووافق البرهان على ذلك.

ثالثًا: مصادر قوة الدعم السريع

ظن كثيرون، بما في ذلك قادة الجيش، إمكان القضاء على قوات الدعم السريع في وقت وجيز وبتكلفة أقل، ولكن ذلك لم يتحقق، إذ استمرت الحرب مدة طويلة وأحدثت خسائر فادحة في الأرواح، وشردت ملايين السودانيين، وخلفت دمارًا هائلًا في البنية التحتية للبلاد، وهو ما أثار تساؤلات حول مصادر قوة الدعم السريع التي مكنته من الصمود مدة طويلة في مواجهة جيش نظامي تمتد تجربته إلى ما يقارب المئة سنة؟ وفي محاولة للإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول إن جوانب قوة الدعم السريع كانت تتمثل بالآتي:

1 ـ القدرات القتالية

تتميز قوات الدعم السريع بقدراتها الفائقة على القتال القائم على أسلوب الكر والفر (حرب العصابات) الذي تعزز لديها من خلال حربها مع الحركات المتمردة في دارفور، كما استفادت من التدريب الذي تلقته من القوات المسلحة السودانية، حيث انتدب الجيش أكثر من 4000 ضابط وأعدادًا كبيرة من الجنود والمدرِبين العسكريين لتدريب قوات الدعم السريع ورفع كفاءتها. كما جنّدت قوات الدعم السريع عددًا من متقاعدي الجيش للاستفادة من خبراتهم القتالية، وتدرب بعض عناصرها على يد مجموعة فاغنر الروسية التي عرفت بكفاءتها القتالية العالية، وازدادت الخبرة القتالية لهذه القوات باشتراكها في حرب اليمن. أما من حيث المعدات فتمتلك قوات الدعم السريع أعدادًا هائلة من سيارات الدفع الرباعي المسلحة التي تمثل أهم عناصر تفوقها لكونها تمنحها مرونة في الحركة داخل الشوارع والأزقة، كما أن هذه القوات مدربة على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وهي وإن كانت لا تملك دبابات أو طيران لكنها تمتلك مدرعات خفيفة بأعداد كبيرة، ومضادات طيران، وبالتالي، فإن التدريب الجيد والتسليح المناسب جعلت من الدعم السريع قوة لا يستهان بها من ناحية القدرات القتالية.

(16) سلمان، المصدر نفسه، ص 41.

2 ـ المال

توافرت لقوات الدعم السريع مصادر مالية كبيرة ومتعددة، فبعد أن فقد الرئيس البشير ثقته بالجيش بات يعتمد على نحو شبه كامل على قوات الدعم السريع فأغدق عليها المال، وكان للدعم السريع ميزانية خاصة يجيزها البشير ولا تمر بديوان المحاسب العام ولا تخضع للمراجعة[17]، كما أعطت الحكومة لقائد الدعم السريع حقًا حصريًا للتنقيب عن الذهب في جبل عامر، وهو ما وفَّر له الكثير من الأموال التي أكسبته قوة اقتصادية هائلة. كما أنشأ قائد الدعم السريع وأشقاؤه شركات تعمل في تجارة الذهب والبناء مثل شركة الجنيد وTardive Company وغيرها.

أثبت تقرير صادر عن Global Witness أن تمويل الدعم السريع لم يخضع لسيطرة الجيش، وأن للدعم السريع حسابًا ماليًا منفصلًا. وأكد التقرير أن للدعم السريع تعاملات مالية كبيرة مع شركات يمتلكها بعض أفراد أسرة حميدتي، مثل شركة الجنيد التي يملكها عبد الرحيم دقلو شقيق قائد الدعم السريع، و Tradive General Trading LLC، وهي شركة يملكها ويديرها القوني حمدان دقلو موسى شقيق قائد الدعم السريع. تشير التقارير، كذلك، إلى حركة مالية نشطة لحسابات الدعم السريع في الخارج، وبخاصة في الأشهر الأولى التي أعقبت سقوط نظام البشير. على سبيل المثال، بلغت التحويلات من حساب قوات الدعم السريع خلال المدة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليو 2019 نحو 11 مليون دولار، كما تلقى الدعم السريع نحو 40 مليون دولار من مصدر غير معروف، واشترت قوات الدعم السريع خلال النصف الأول من عام 2019 أكثر من 1000 مركبة من طراز هايلوكس ولاند كروزر[18]. وما يوضح جزءًا من الحقيقة حول ثروة حميدتي تصريحه في مؤتمر صحافي نقله التلفزيون السوداني، يوم 27 نيسان/أبريل 2019 قائلًا «أمّنّا حاجات الناس ودفعنا الديون، واليوم دفعنا مليارًا و27 مليون دولار للحكومة». وأضاف: «يسأل الناس من أين نحضر هذه الأموال؟ لدينا رواتب جنودنا الذين يقاتلون في الخارج واستثماراتنا في الذهب وأموال الذهب واستثمارات أخرى»[19]. وتقول بعض المصادر إن الدعم السريع حصل على ملايين الدولارات من الاتحاد الأوروبي والمعدات اللازمة لمراقبة الحدود ومنع الهجرة إلى أوروبا[20].

3 ـ العلاقات الخارجية للدعم السريع

شرع حميدتي، وبخاصة بعد إنشاء قوات الدعم السريع، في تطوير علاقاته الخارجية ونسج علاقات جديدة مع أطراف دولية وإقليمية، فوثق صلاته بالقبائل العربية في تشاد، وجنَّد كثيرًا من التشاديين في قوات الدعم السريع. وقد وثق الصحافي التشادي محمد طاهر زين أعداد التشاديين في قوات الدعم السريع، بحسب زين، فقد جندت قوات الدعم السريع السودانية مرتزقة تشاديين

---

(17) «إمبراطورية حميدتي الاقتصادية: 5 مصادر لثروته الضخمة أبرزها الذهب والتمويل السعودي الإماراتي،» **العربي الجديد**، 2019/8/23.

(18) Global Witness, «Exposing the Secret Financial Network,» 9 December 2019, pp. 4-5, <https://rebrand.ly/vxthm6f>.

(19) Ibid.

(20) سلمان، «قوات الدعم السريع: النشأة والتمدد والطريق إلى حرب أبريل 2023،» ص 33.

شاركوا في حرب اليمن، بينهم كوادر وقياديون في حركات معارضة متمرسون بالقتال في بلادهم وفي ليبيا، وأن عدد الوافدين التشاديين ممن عبروا إلى السودان للانضمام إلى قوات الدعم السريع منذ عام 2013 وحتى بداية عام 2021 بلغ ستة آلاف من العرب التشاديين وبعض الجماعات غير العربية (التاما)، إضافة إلى ألف من المتمردين السابقين المتمرسين في القتال، بما في ذلك عناصر من فصائل المعارضة التشادية مثل «جبهة إنقاذ الجمهورية التشادية»، و«اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية». وبحسب التقرير فقد شارك في حرب اليمن قرابة أربعة آلاف جندي تشادي ضمن قوات الدعم السريع. ووثق التقرير بعض أسماء القتلى التشاديين في حرب اليمن ضمن قوات الدعم السريع[21].

هناك أنشطة تعدين مشتركة بين قوات الدعم السريع وفاغنر الروسية والجنرال خليفة حفتر في ليبيا. وفي الواقع هناك تحالف بين «الدعم السريع» وجيش حفتر، وقد أرسل حميدتي قواته إلى ليبيا للقتال إلى جانب قوات حفتر أثناء الهجوم الفاشل على طرابلس عام 2019.

عربيًا، نسج قائد الدعم السريع علاقات متميزة مع القيادتين السعودية والإماراتية خلال مرحلة الحرب في اليمن، حيث شارك في حرب اليمن نحو 30 ألف مقاتل أغلبهم من قوات الدعم السريع. وقد تابع قائد الدعم السريع بنفسه كل الإجراءات مع القيادات السعودية والإماراتية المعنية بالأمر حتى تم تفويج المقاتلين إلى اليمن، وهذا ما عزز علاقاته بالقيادات العسكرية والسياسية في هذين البلدين الخليجيين.

وللدعم السريع علاقات متميزة القيادة الروسية، ومع شركة فاغنر الروسية، وخلال زيارته روسيا في شباط/فبراير 2022، التي استغرقت أسبوعًا، أجرى قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، مباحثات مع الروس حول إحياء اتفاق إنشاء قاعدة روسية في السودان، الذي كان الرئيس السابق عمر البشير قد شرع فيه قبل سقوط نظامه. وتقول التقارير بأن أنشطة التعدين المشتركة بين قوات الدعم السريع وفاغنر الروسية ساهمت في تكوين احتياطيات من الذهب في البنك المركزي الروسي، كانت ضرورية لموسكو عقب غزو أوكرانيا. وأفادت شبكة CNN بقيام ما لا يقل عن 16 رحلة روسية لتهريب الذهب من السودان إلى روسيا على مدى عام واحد[22]. وترتبط الدعم السريع علاقات اقتصادية متينة بمجموعة فاغنر الروسية التي تنشط في عدد من الدول الأفريقية مثل أفريقيا الوسطى، ومالي، والنيجر، وتشاد، وغيرها، وهناك أنشطة تعدين مشتركة بين قوات الدعم السريع وفاغنر الروسية والجنرال خليفة حفتر في ليبيا. وفي الواقع هناك تحالف بين «الدعم السريع» وجيش حفتر، وقد أرسل حميدتي قواته إلى ليبيا للقتال إلى جانب قوات حفتر أثناء الهجوم الفاشل على طرابلس عام 2019، الأمر الذي عزز العلاقة بين الطرفين. لذلك، وبعد

(21) محمد طاهر زين، «تشاديو الدعم السريع... مرتزقة عابرون للحدود،» **العربي الجديد**، 4/9/2021.

(22) Amgad Fareid Eltayeb, «Sudan: The Wagner-RSF Ties That Block the Path to Democratization,» The Africa Report, 2 February 2023, <https://bit.ly/44NBc3/>.

أيام قليلة من اندلاع الحرب بين الجيش السوداني والدعم السريع، ذكرت صحيفة *The Wall Street Journal* الأمريكية أن حفتر «أرسل طائرة واحدة على الأقل لنقل الإمدادات العسكرية إلى قوات الدعم السريع، إلا أن حفتر نفى ذلك»[23]، بيد أن المصادر أشارت إلى أن وفدًا أمنيًا مصريًا زار ليبيا «لتحذير حفتر من تقديم العون لقائد قوات الدعم السريع حميدتي»[24]. وتشير التقارير إلى أن حفتر لم يوقف الدعم ولكنه غيّر الطريقة التي اتبعها سابقًا بسبب الرقابة الدولية، فأصبح يرسل الإمدادات لقوات الدعم السريع عبر جمهورية أفريقيا الوسطى بالتنسيق مع حكومتها وقوات فاغنر هناك[25]. كما أن وحدات سبيل السلام والكتيبة 128 مشاة في جيش حفتر الخاضعة لقيادة حسن معتوق الزادمة تزود قوات الدعم السريع بالوقود[26]. وقالت مصادر دبلوماسية لشبكة CNN إن مجموعة فاغنر تزود قوات الدعم السريع بصواريخ أرض-جو ساعدت كثيرًا جنود الدعم السريع في قتالهم ضد الجيش السوداني[27].

4 ـ العلاقات بالإدارة الأهلية

داخليًا، سعى حميدتي لاستقطاب رجال الإدارة الأهلية وزعماء القبائل في السودان، حيث جرى الترتيب لمؤتمر الإدارة الأهلية في حزيران/يونيو 2019، وخاطبه قائد الدعم السريع ـ نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي آنذاك، وبالتزامن مع المؤتمر أعلنت مجموعة من رجالات الإدارة الأهلية عن إنشاء «الحزب الأهلي»، وقد بارك حميدتي إنشاء هذا الحزب الذي عدّه البعض واجهة سياسية لنشاط قائد الدعم السريع. وصرح بعض مؤسسي الحزب أنهم «يحتفون بالقائد الشاب الفريق حميدتي، لأنه... حقن دماء السودانيين»[28] واتضح أن بعض هذه القيادات الأهلية كانت لها مصالح مالية مع حميدتي، وقد كشف المك عجيب الهادي رئيس الإدارة الأهلية بولاية الخرطوم أن حميدتي أهدى قيادات الإدارات الأهلية أكثر من ألفي سيارة[29]، لكن الحرب التي شنها الدعم السريع على المدنيين والانتهاكات التي قام بها أفقدت الدعم السريع وقيادته كل تعاطف من هذه القيادات الأهلية التي

---

(23) «ردًا على صحيفة أمريكية: حفتر ينفي تزويد الدعم السريع في السودان بالسلاح ويعرض الوساطة،» الجزيرة نت، 20 نيسان/أبريل 2023، <https://bit.ly/3rMr5gP>.

(24) **القدس العربي**، 23/5/2023.

(25) خالد السعدي، «حفتر يدعم الدعم السريع في الحرب السودانية: هكذا يتم تهريب الأسلحة والوقود،» **وطن** (10 تموز/يوليو 2023)، <https://bit.ly/475pWBf>.

(26) Samira Elsaidi, «Libya's Haftar «Rerouting» Supplies to Sudan's Rapid Support Forces,» Middle East Eye, 10 July 2023, <https://bit.ly/45chKgt>.

(27) Nima Elbagir [et al.], «Exclusive: Evidence Emerges of Russia's Wagner Arming Militia Leader Battling Sudan's Army,» CNN, 21 April 2023, <https://bit.ly/3q3Mn9g>.

(28) «الحزب الأهلي: هل يصبح واجهة حميدتي السياسية؟،» الجزيرة نت، 18 حزيران/يونيو 2019، <https://bit.ly/3QKGKrx>.

(29) «عجيب المك يكشف عن عدد «البكاسي» التي سلمها حميدتي للإدارات الأهلية ويدعو أهل السودان للزحف نحو الخرطوم،» الراكوبة، 4 كانون الثاني/يناير 2023، <https://bit.ly/45bR00l>.

انحاز أغلبها إلى الجيش، وهناك من رجال الإدارة الأهلية من قرر، قبل اندلاع الحرب إعادة السيارات إلى حميدتي بسبب تأييده للاتفاق الإطاري[30].

تتلخص عناصر القوة لدى قوات الدعم السريع في التدريب الجيد والتسليح المناسب، إضافة إلى الأموال الضخمة التي حصلت عليها من الذهب ورواتب الجنود الذين حاربوا في اليمن، ومن علاقاتها الواسعة بقيادات عدد من الدول، منها الدول الأفريقية مثل تشاد، والنيجر، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، إضافة إلى علاقاتها بدول كبرى مثل روسيا، وبدول عربية مثل السعودية والإمارات، فضلًا عن علاقاتها وشراكاتها العسكرية والاقتصادية مع شركة فاغنر الروسية.

تتلخص عناصر القوة لدى قوات الدعم السريع في التدريب الجيد والتسليح المناسب، إضافة إلى الأموال الضخمة التي حصلت عليها من الذهب ورواتب الجنود الذين حاربوا في اليمن، ومن علاقاتها الواسعة بقيادات عدد من الدول.

لكن عناصر القوة التي لدى قوات الدعم السريع وقائدها حميدتي، تقابلها عناصر ضعف واضحة، ومن أهمها أن أساس تكوين قوات الدعم السريع لم يكن قوميًا، إذ إن أغلب عناصرها من القبائل العربية في دارفور فضلًا عن استعانتها بالمرتزقة الأجانب من الدول المجاورة كتشاد والنيجر وغيرها، ورغم سعي قيادتها لمعالجة هذا الخلل بفتح فرص التعيين في الدعم السريع لجميع أبناء السودان، وانتداب القوات المسلحة آلاف الضباط والجنود الذين ينتمون إلى مناطق مختلفة من السودان لم تتم المعالجة لهذا الجانب على النحو المطلوب، لذلك ففي حربها مع القوات المسلحة سهل هذا التكوين اتهامها بالجهوية والقبلية، وتعذر عليها الحصول على حاضنة شعبية في الخرطوم والولايات الشرقية والوسطى من البلاد.

كذلك، من جوانب ضعف الدعم السريع نظرة المجتمع الدولي والدول الغربية إلى هذه القوات التي يعدّونها، رغم الصفة القانونية التي اكتسبتها داخليًا، أنها «ميليشيا خطيرة» انتهكت حقوق الإنسان في قرى دارفور وارتكبت أفعالًا وممارسات ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، كما تتوجس هذه الدول الغربية منها بسبب ما تردد عن علاقتها بمجموعة فاغنر الروسية. وبحسب صحيفة **الغارديان**، فإن الغرب يعدّ قوات الدعم السريع وقائدها من عوائق الديمقراطية في السودان. تقول الصحيفة، يرى الغرب «أن قوات الدعم السريع بقواتها العسكرية واستقلالها المالي تمثل تهديدًا لانتقال السلطة والديمقراطية في السودان»[31]. وأوردت صحيفة **إيلاف** التي تصدر من لندن أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت شروطًا، بعد سقوط نظام البشير، لرفع اسم

(30) المصدر نفسه.

(31) «بالوثائق: الغارديان تكشف سيطرة حميدتي وقواته على الذهب السوداني وتصديره للإمارات،» الجزيرة.نت، 11 شباط/فبراير 2020، <https://rb.gy/m1xy3>.

السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب «من ضمنها إيقاف ممارسات قوات الدعم السريع التي يقودها نائب رئيس المجلس السيادي في السودان الفريق محمد حمدان دقلو[32].

إقليميًا، تتشكك القاهرة وتشاد في نيات قيادتها، وترى فيها حليفًا لإثيوبيا التي تعدّها القاهرة خصمًا سياسيًا بسبب النزاع حول سد النهضة، لذلك تراهن القاهرة على القوات المسلحة لا على الدعم السريع. كما تتشكك تشاد في نيات حميدتي تجاه النظام الحاكم، وتتهمه بالتنسيق مع بعض الجماعات ذات الأصول العربية لقلب نظام الحكم هناك.

رابعًا: دور قوات الدعم السريع بعد ثورة ديسمبر 2018

تمددت قوات الدعم السريع بصورة ملحوظة خلال السنوات الأربع التي تلت سقوط نظام البشير، ففي حين كان عددها عند سقوط النظام في نيسان/أبريل 2019 نحو 50 ألف مقاتل [...] بلغت أعدادهم عام 2023 ما يزيد على مئة ألف، يعملون بمعزل عن قيادة الجيش في الاستقطاب والتجنيد، والتدريب، والتسليح، والتمويل.

تعرّض حكم البشير لعدد من الهزات كان أكثرها تهديدًا للنظام الاضطرابات التي وقعت في عام 2013، والانتفاضة الشعبية التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر 2018 وانتهت بسقوط النظام في 11 نيسان/أبريل 2019. خلال تلك الاحتجاجات زاد البشير من أعداد قوات الدعم السريع في الخرطوم لمواجهة أي محاولة انقلابية على السلطة، فوصل عدد قوات الدعم السريع في العاصمة قبيل سقوط النظام إلى نحو 21 ألفًا. وعلى الرغم من اعتماد البشير بصورة كاملة على حميدتي لمواجهة الموقف، انحاز حميدتي إلى الثورة ورفض تنفيذ أوامر البشير بفض الاعتصام، وفي وقت لاحق اشترط حميدتي تنحّي الفريق أول أحمد عوض بن عوف الذي أذاع بيان انحياز الجيش إلى السلطة، وأصر على أن يتولى الفريق أول عبد الفتاح البرهان المفتش العام للجيش رئاسة المجلس العسكري الانتقالي، وأصبح نائبًا لرئيس المجلس.

سعى حميدتي بعد الانقلاب على البشير إلى تعزيز نفوذه بالتخلص من المنافسين، فعمل مع قادة الجيش لإجبار الفريق أول صلاح قوش مدير جهاز الأمن والاستخبارات الوطني السوداني على الاستقالة في 14 نيسان/أبريل 2019، كما استخدم حميدتي نفوذه لإقالة عشرات الضباط من أجهزة الاستخبارات، وضمت قوات الدعم السريع الكثير من ضباط جهاز الأمن والاستخبارات السابقين إلى صفوفها، وهو ما عزز من قوة الدعم السريع[33].

(32) صبري عبد الحفيظ، «أميركا تشترط وقف اعتداءاتها في دارفور ومحاسبة الجناة: قوات الدعم السريع وراء تعطيل رفع السودان من قائمة الإرهاب،» صحيفة **إيلاف**، 2019/11/12.

(33) المصدر نفسه.

تمددت قوات الدعم السريع بصورة ملحوظة خلال السنوات الأربع التي تلت سقوط نظام البشير، ففي حين كان عددها عند سقوط النظام في نيسان/أبريل 2019 نحو 50 ألف مقاتل (منهم نحو 21 ألف مقاتل في الخرطوم، وتسيطر عليهم بصورة مباشرة القيادة العامة للقوات المسلحة، ويتلقون تموينهم وميزانياتهم من الخزينة العامة للدولة)، بلغت أعدادهم عام 2023 ما يزيد على مئة ألف، يعملون بمعزل عن قيادة الجيش في الاستقطاب والتجنيد، والتدريب، والتسليح، والتمويل[34].

واجهت قوات الدعم السريع بعد سقوط النظام صعوبات حقيقية، وذلك حين اتهمت مع أفراد من الشرطة وجهاز الأمن والاستخبارات الوطني بفض اعتصام القيادة العامة في 3 حزيران/يونيو 2019، الذي أسفر عن مقتل أكثر من مئة شخص واعتداءات جنسية واسعة النطاق، لكن حميدتي نفى مشاركة قواته في المذبحة قائلًا «إنّ الدولة العميقة وعناصرها، وراء جريمة فض اعتصام القيادة»[35]. وقد ظلت هذه الحادثة هي الخلفية التي تشرح كل تحركات دقلو اللاحقة، فحين كانت المطالبات على أشدها لمحاسبة المشاركين في فض الاعتصام لاذ دقلو بالجيش وسعى للتفاوض مع الحركات المسلحة في سبيل بناء كتلة «عسكرية» لمواجهة الشبان المتظاهرين المطالبين بالمحاسبة، وساند انقلاب الجيش في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 الذي كان من نتائجه ذهاب حكومة حمدوك.

بعد التخلص من حمدوك، بدأت مساعي حميدتي للتخلص من البرهان للوصول إلى السلطة، فبدأ رحلة التقارب مع قيادات قوى الحرية والتغيير الذين كانوا يتهمون الدعم السريع بفض الاعتصام ويطالبون بمحاكمة قياداته، وبعد أن حدث التقارب بينه وبين قوى الحرية والتغيير، تنكر حميدتي للانقلاب الذي شارك فيه وأبدى «أسفه» على ذلك، وبدأ يتحدث عن علاقات البرهان مع الفلول «أنصار النظام السابق»، وتأييده الحكم المدني وإبعاد العسكريين عن السلطة.

في هذا الوقت، كان تمدد قوات الدعم السريع ومجاراة البرهان رغبات قائدها قد أثارا استياءً عامًا وسط قيادات القوات المسلحة وضغوطًا على البرهان لوقف حد لطموحات قائد الدعم السريع، وبدأت بوادر الصراع بين قيادة الجيش وقائد الدعم السريع بسبب إصرار الأخير على المضي في تجاوز الجيش في التجنيد والتسليح، فضلًا عن علاقاته الخارجية الغامضة.

تأزمت العلاقة بين الطرفين وشرعا في حشد القوات داخل ولاية الخرطوم استعدادًا لصدام متوقع. في هذا الوقت كان الوسطاء الإقليميون والدوليون يصرون على التوصل إلى اتفاق يعيد الحكم المدني. وتحت هذه الضغوط، وفي هذه الأجواء المشحونة عقدت قوى الحرية والتغيير مجموعة من ورش العمل لمناقشة قضايا الانتقال الديمقراطي، وكان من بين هذه الورش ورشة تتناول الإصلاح العسكري. ناقشت الورشة مسألة دمج الدعم السريع في الجيش؛ وهنا تفجرت الخلافات بين الطرفين حول عدد من القضايا، ففي حين اقترح الجيش أن تتم عملية الدمج خلال

(34) محمد عثمان إبراهيم، «قصة الحرب واحتمالات السلام،» **المستقبل العربي**، السنة 46، العدد 532 (حزيران/يونيو 2023)، ص 9.

(35) صحيفة **الصيحة**، 2022/3/27.

سنتين، أصر الدعم السريع على 10 سنوات على الأقل، كما حدث خلاف حول السيطرة على قوات الدعم السريع خلال المرحلة الانتقالية، ففي حين يرى الجيش تبعيتها للقائد العام للجيش، وهو ما يتسق مع الاتفاق الإطاري الذي يقرر أن «قوات الدعم السريع قوات عسكرية تتبع للقوات المسلحة ويحدد القانون أهدافها ومهامها ويكون رأس الدولة قائدًا أعلى لقوات الدعم السريع»، فإن قيادة الدعم السريع كانت تصر على أن تكون تبعيتها لرئيس الوزراء المدني.

وفي الواقع، مُذ قرَّر البرهان إطاحة حكومة حمدوك ظهر جليًا التنافس بين الرجلين، فرغم تأييد دقلو لقرارات البرهان في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، فهو رفض الخطوة لاحقًا، مؤكدًا أن ما حدث كان انقلابًا، وأنه مع الانتقال الديمقراطي، وبدأ يتحدث عن أن مشكلته ليست مع الجيش ولكن مع «المتشبثين بالسلطة في قيادته»، وظل يردد أن البرهان يسعى إلى إعادة رموز النظام السابق.

في المقابل، اتهم الجيش قيادة الدعم السريع بأنها تعمل مستقلة عن الجيش، وطالب البرهان بالإسراع في دمج قوات الدعم السريع في الجيش. وعلى الرغم من إعلان حميدتي موافقته على دمج الدعم السريع في القوات المسلحة، لكنه لم يكن راضيًا عن ذلك، وبالتالي، شرع في تقوية علاقاته بقيادات قوى الحرية والتغيير (قحت) وتبني شعاراتها، وأعلن عن دعمه لمشروع الدستور الذي أعدته نقابة المحامين السودانيين، كما صرح بالتزامه بالاتفاق الإطاري كخيار وحيد للتسوية السياسية، وأعلن الندم على مشاركته في انقلاب البرهان[36]. وبسبب الخلافات العميقة بين قائد الجيش وبعض رموز قوى الحرية والتغيير، اتجهت الأخيرة إلى التنسيق مع قائد الدعم السريع، للاستقواء به في مواجهة قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان.

خامسًا: حرب نيسان/أبريل 2023

بسبب الصراعات السياسية الحادة بين العسكريين والمدنيين من جهة، والمدنيين فيما بينهم من جهة، والعسكريين فيما بينهم من جهة ثالثة، ازدادت التكهنات بانفلات الأمور ودخول البلاد في أتون الحرب، وهذا ما حدث صبيحة السبت الموافق 15 نيسان/أبريل 2023. وفي ما يأتي نقدم شرحًا لما حدث وآثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

1 ـ انفجار الأزمة

جاء الحديث عن دمج قوات الدعم السريع في عدة فقرات من الاتفاق الإطاري، فقد أكد البند المتعلق بـ «قضايا ومهام الانتقال» على ضرورة «الإصلاح الأمني والعسكري الذي يقود إلى جيش مهني وقومي واحد يحمي حدود الوطن والحكم المدني الديمقراطي»، وشددت المادة (6) على «دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة وفق الجداول الزمنية»، وأكدت المادة (7) أن «قوات

(36) حمدي عبد الرحمن، «مآلات خطرة: كيف يهدد الاقتتال العسكري استقرار السودان؟،» المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16 نيسان/أبريل 2023، <https://2u.pw/nqO6jQw>.

الدعم السريع قوات عسكرية تتبع للقوات المسلحة ويحدد القانون أهدافها ومهامها... [وأنه] ضمن خطة الإصلاح الأمني والعسكري والذي يقود إلى جيش مهني قومي واحد، يتم دمج الدعم السريع في القوات المسلحة وفق الجداول الزمنية المتفق عليها»[37].

لم يكن الجيش راضيًا عن الاتفاق الإطاري، لأن الكثير من بنوده بدت وكأنها تسعى لتضييق نطاق حركة الجيش وإعطاء القوى المدنية المزيد من السلطة للسيطرة عليه. على سبيل المثال جاء في المبادئ العامة، الفقرة (14) من الاتفاق الإطاري أن «السلطة الانتقالية سلطة مدنية ديمقراطية كاملة دون مشاركة القوات النظامية»، وجاء في البند الرابع الفقرة الخامسة حظر جميع الأنشطة التجارية والاستثمارية للقوات المسلحة، عدا تلك التي تتعلق بالتصنيع الحربي والمهمات العسكرية، وتحويل الإشراف على كل الشركات التابعة للقوات المسلحة إلى وزارة المالية[38]. يمكن القول إن مثل هذه البنود يمكن أن تكون عادية في الدول العريقة في الديمقراطية وذلك في إطار ما يعرف بالسيطرة المدنية على الجيش التي تعد من مؤشرات رسوخ الديمقراطية وتجذرها، ولكن الجيوش في الدول النامية، تتطلع دائمًا، إلى دور أكبر حتى في ظل الأنظمة الديمقراطية لكونها تملك أدوات العنف في مواجهة قيادات من المدنيين العُزَّل، وفي غياب الثقافة السياسية المدنية التي تحمي الديمقراطية وتؤطر دور الجيوش في الدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية وحماية النظام الديمقراطي، اصطفت قيادة الدعم السريع إلى قوى الحرية والتغيير(قحت).

أراد قائد الدعم السريع أن يظهر انحيازه إلى التحول الديمقراطي ليرسل رسالة إلى الدول الغربية مفادها أنه حريص على الديمقراطية بهدف تحسين صورته وتسويق نفسه للغرب، كما أراد التقرب من قوى الحرية والتغيير (قحت) التي كانت تنادي بملاحقته وقواته جنائيًا حول موضوع فض الاعتصام في حزيران/يونيو 2019 لإغلاق هذا الملف. كما أراد حميدتي أن يستثمر هذا التقارب الذي حرص عليه قادة الحرية والتغيير (قحت) لاستخدامه كذراع عسكرية لحكومتهم المزمع قيامها، في أن يحل محل الجيش وأن يصل بشخصه إلى قمة السلطة في السودان.

احتدم الخلاف بين الدعم السريع والجيش في ورشة الإصلاح الأمني، كما سبقت الإشارة، حول الجدول الزمني المقترح لدمج الدعم السريع في الجيش، وحول السيطرة على القوات خلال المرحلة الانتقالية. لم يحضر ممثلو القوات المسلحة في اليوم الثاني للورشة إلى ورشة الإصلاح العسكري كتعبير عن رفضهم لمخرجاتها، بينما طالب حميدتي بعدم إدراج الموضوع ضمن أجندة الورشة. هكذا تباعدت المواقف بين الطرفين، وبدأ الطرفان يحشدان قواتهما في العاصمة، وخشي قائد الدعم السريع أن يستخدم الجيش الطيران الحربي ضده، فأرسل قواته لاحتلال مطار مروي، وسارع بحشد قواته في الخرطوم. طالبت قيادة الجيش قوات الدعم السريع بإخلاء مطار مروي فورًا. أصدرت قوات الدعم السريع بيانًا في 12 أبريل/نيسان 2023 قالت فيه إنها قوات قومية

(37) وكالة الأناضول، «نص الاتفاق الإطاري بين القوى المدنية والعسكر في السودان،» 5 كانون الأول/ديسمبر 2022، <https://bit.ly/3OlSiOO>.

(38) «اشتباكات السودان: البعدان الإقليمي والدولي لما يجري في هذا البلد،» BBC عربي، 23 نيسان/أبريل 2023، <https://rb.gy/ns6dd>.

تضطلع بعدد من المهمات والواجبات الوطنية التي كفلها لها القانون، وأنها تعمل بتنسيق وتناغم مع قيادة القوات المسلحة في تحركاتها[39]؛ لكن قيادة الجيش أصدرت في اليوم التالي بيانًا قالت فيه إن تحركات الدعم السريع «تمت دون موافقة قيادة القوات المسلحة أو مجرد التنسيق معها»، ووصف البيان ما قام به الدعم السريع بأنه «تجاوز واضح للقانون ومخالفة لتوجيهات اللجان الأمنية المركزية والولائية». حذر الجيش من أن «استمرار تحركات الدعم السريع سيؤدي حتمًا إلى المزيد من الانقسامات والتوترات التي ربما تقود إلى انفراط عقد الأمن بالبلاد»[40].

أفضت حرب نيسان/أبريل 2023 إلى نتائج كارثية، فقد خلّفت خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وقد كان السبب في زيادة الخسائر هو التقارب في القوة. فعلى الرغم من القدرات القتالية والتسليح المناسب للجيش السوداني، لم تكن قدرات الدعم السريع أقل كثيراً من قدرات الجيش.

بدا واضحًا أن الأمور تسير نحو الانفلات، وبالفعل فقد انفجرت الأوضاع في السودان صباح الخامس عشر من نيسان/أبريل 2023، ودخل الطرفان في حرب واسعة النطاق شملت كل أنحاء السودان. ولا شك أن تجاوزات قائد الدعم السريع هي التي أفضت إلى هذه النتيجة، فقد كان معارضًا لدمج قواته في الجيش، وأصر على عدم الخضوع للقائد العام للجيش خلال المرحلة الانتقالية، وطالب بأن تكون قوات الدعم السريع تابعة لرئيس الوزراء المدني المنتخب، وشرع في الحديث العلني عن رغبة الجيش في الاحتفاظ بالسلطة ورفض تسليمها إلى المدنيين. وعلى الرغم من مشاركته في انقلاب الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر مع البرهان، أعلن حميدتي عن «ندمه» على ذلك وسعى للتشهير بقادة الجيش وتشبثهم بالسلطة، وكان يسافر ليلتقي بقادة سياسيين على مستوى العالم من دون التنسيق مع رئيس مجلس السيادة، كما كان يلتقي مبعوثين أجانب من دون تنسيق مع البرهان أو اطلاعه على أسباب اجتماعه معهم أو نتائج هذه الاجتماعات. وحرص حميدتي أيضًا على تعيين أعداد هائلة من العسكريين في صفوف قوات الدعم السريع من دون تنسيق مع الجيش، وعمل على حشد قواته وأسلحته داخل ولاية الخرطوم، وصار يحرك قواته من مكان إلى آخر من دون تنسيق مع قيادة الجيش.

2 ـ الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية للحرب

أفضت حرب نيسان/أبريل 2023 إلى نتائج كارثية، فقد خلّفت خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وقد كان السبب في زيادة الخسائر هو التقارب في القوة. فعلى الرغم من القدرات

(39) «السودان: «الدعم السريع» تدافع عن وجودها بمروي والجيش يطالبها بالمغادرة،» صحيفة **التغيير** الإلكترونية، 2023/4/12، <https://bit.ly/43YZA0K>.

(40) بيان من القوات المسلحة، 2023/4/13، <https://bit.ly/44OYupz>.

القتالية والتسليح المناسب للجيش السوداني، لم تكن قدرات الدعم السريع أقل كثيرًا من قدرات الجيش، وعلى الرغم من تفوق الجيش على الدعم السريع بالسلاح الجوي، فقد اعتمد الدعم السريع على أسلوب حرب الشوارع الذي يجيده، وتلقى إمدادات وافرة من حفتر عبر أفريقيا الوسطى إلى السودان حيث سعى حلفاء حميدتي الإقليميون لمده بالسلاح والذخيرة والوقود والمقاتلين من عرب تشاد والنيجر وغيرها؛ الأمر الذي أطال أمد الحرب وقاد إلى قتل الكثيرين من أبناء البلاد من الطرفين. كما أدت الحرب إلى موجات عالية من النزوح إلى الأقاليم الآمنة نسبيًا وإلى خارج البلاد، وبخاصة إلى مصر وتشاد وجنوب السودان وأثيوبيا وأفريقيا الوسطى. وبلغ عدد الفارين من الحرب، بحسب تقارير المنظمات الدولية، إلى أكثر من ثلاثة ملايين شخص.

دمرت الحرب البنية التحتية الضعيفة أصلاً، وحطمت أعدادًا كبيرة من منازل المواطنين، وأدت إلى إنهاك قدرات الجيش بسبب طول أمدها والإمدادات الهائلة التي تلقاها الطرف الآخر لمواجهة الجيش، فضلاً عن سوء الأحوال الأمنية وتسلل الأجانب عبر الحدود بهدف القتل والنهب. كما ساءت الأحوال الاقتصادية للناس بسبب توقف العمل، وارتفاع تكاليف المعيشة.

دمرت الحرب البنية التحتية الضعيفة أصلًا، وحطمت أعدادًا كبيرة من منازل المواطنين، وأدت إلى إنهاك قدرات الجيش بسبب طول أمدها والإمدادات الهائلة التي تلقاها الطرف الآخر لمواجهة الجيش، فضلًا عن سوء الأحوال الأمنية وتسلل الأجانب عبر الحدود بهدف القتل والنهب. كما ساءت الأحوال الاقتصادية للناس بسبب توقف العمل، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتكاليف الانتقال إلى المناطق الآمنة نسبيًا، وهو ما خلق صعوبات ومعاناة غير مسبوقة للمواطنين السودانيين.

خاتمة

تعدّ قوات الدعم السريع، بحسب تصنيف الميليشيات في العلوم السياسية والعسكرية، الذي تمت الإشارة إليه في الإطار النظري لهذا البحث، ميليشيا شبه رسمية، حيث أنشأتها الحكومة بقانون، وتقوم الحكومة بتسليحها وتقدم إلى أعضائها رواتب منتظمة. ومع ذلك، فقد ظل وضع هذه القوات ملتبسًا إلى حد كبير، حيث ظلت قيادتها محتكرة بواسطة آل دقلو، وشهد تاريخها تطورات متسارعة؛ فمن ميليشيا تقاتل في دارفور خارج نطاق القانون، إلى قوة موالية للحكومة، ثم إلى قوة نظامية تابعة لجهاز الأمن والاستخبارات الوطني، ثم للقوات المسلحة السودانية. لكن تبعيتها للقوات المسلحة ظلت إسمية فقط، وبخاصة بعد سقوط نظام البشير، حيث أصبح تسليحها يتم من دون تنسيق مع قيادة الجيش، وبخاصة أنها تمتلك موارد هائلة من المال حصلت عليها من احتكار تعدين الذهب في جبل عامر، ومن مشاركتها في حرب اليمن، ومن اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي لمنع الهجرة غير الشرعية، ومن شركات خاصة تمتلكها خارج البلاد.

بدأت ظاهرة الميليشيات الموالية للحكومة في السودان منتصف ثمانينيات القرن الماضي لكن انتشارها واعتماد حكومة البشير عليها زادا بسبب اتساع رقعة الصراعات والحروب في البلاد بعد عام 2003. استعان الرئيس البشير بميليشيا الجنجويد في قمع الحركات المتمردة ضد حكومته في دارفور بهدف تقليل التكاليف وللتنصل من المسؤولية عن أي ممارسات تخالف مبادئ حقوق الإنسان أثناء مواجهة المتمردين. بيد أن تكاليف الدعم السريع كانت أضعاف ما كانت تحتاج إليه القوات المسلحة للقيام بالمهمة، ولم يجنب استخدامُ الميليشيا نظامَ البشير المساءلة الدولية بل ورطه في اتهامات دولية انتهت بإصدار محكمة الجنايات الدولية أمر اعتقال بحق رئيس الجمهورية للمثول أمامها بسبب الجرائم التي ارتُكبت في دارفور. ولم تَقُم قوات الدعم السريع بحماية النظام كما توقع، بل انحازت إلى معارضيه، وهو ما تسبب في سقوطه في 11 نيسان/أبريل 2019، ثم تمردت، على القوات المسلحة وأدخلت البلاد في حرب واسعة النطاق سوف تستمر آثارها السالبة لعقود من الزمان.

إن من أهم عناصر القوة التي تمتلكها قوات الدعم السريع والتي أغرتها بمواجهة الجيش السوداني، إضافة إلى الموارد المالية الهائلة، ذلك التدريب المتقدم الذي تلقته من جهاز الأمن والاستخبارات الوطني السوداني، ومن القوات المسلحة السودانية، ومن مجموعة فاغنر الروسية، فاكتسبت قدرات قتالية كبيرة، والتحق بها كثير من أبناء الأقليات العربية في تشاد والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها. وقد أدت كل هذه العوامل إلى شعور قائد الدعم السريع بتعادل قوته مع الجيش الوطني وقاده إلى التمرد على قيادة الجيش ما أفضى إلى حرب 15 نيسان/أبريل 2023.

أفرزت حرب أبريل 2023 التي قامت بها قوات الدعم السريع الكثير من الآثار السالبة في البلاد والإقليم، فقد أدت إلى قتل عشرات الألوف من أبناء السودان من الطرفين، ونزوح أكثر من 50 ألفًا من السكان، وارتكاب الكثير من الانتهاكات الإنسانية التي شملت احتلال المنازل والسلب والنهب والاغتصاب، فضلًا عن إثارة النزاعات العرقية والجهوية وخطاب الكراهية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية على نطاق واسع، وفتح أبواب البلاد للتدخل الأجنبي واستباحة موارد البلاد الاقتصادية.

من أهم الدروس المستفادة من تجربة الدعم السريع السودانية أن الاستعانة بالميليشيات المسلحة من جانب الحكومات خطأ استراتيجي كبير يقود، غالبًا، إلى نتائج كارثية، وهو ما يقتضي التعاطي بجدٍّ مع الميليشيات والجماعات المسلحة غير النظامية، وتجريم إنشاء الميليشيات دستورًا وقانونًا، والإسراع في دمج كل الحركات المسلحة في القوات النظامية حفاظًا على الأمن القومي للبلاد وإجراء إصلاح شامل للمنظومة العسكرية، وتعزيز قدراتها بالتدريب والتسليح، وزيادة الميزانية المخصصة للجيش والشرطة وجهاز الأمن، كما يقتضي الحفاظ على الأمن الوطني بالبلاد إجراء تحقيق شامل وشفاف حول أسباب الحرب والضالعين فيها وتقديمهم للعدالة □

Copyright of Arab Future is the property of Centre for Arab Unity Studies and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.